● أخبار قصيرة

محافظا إيلام وواسط يبحثان تطوير العلاقات التجارية

اتفق محافظا إيلام الإيرانية وواسط العراقية، خلال اجتماع ثنائي في الكوت، على تشكيل فرق عمل خاصة ومشتركة لتسهيل حركة زوار الأربعين وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والسياحية. وتهدف زيارة محافظ إيلام «أحمد كرمي» إلى واسط لتطوير التعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، والتخطيط لزيارة الأربعين.

وشدد الجانبان، خلال هذا الاجتماع، على توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة. ودعا محافظ إيلام، خلال هذا الاجتماع، إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين محافظتي إيلام وواسط في أقرب وقت ممكن.

وأعلن كرمي عن تشكيل فريقَي عمل مشتركين بين محافظتَي إيلام وواسط، لمتابعة مسألة إنشاء قنصليات فيهما، مصرحاً بان القضايا الهامة الأخرى التي نوقشت في هذا الاجتماع الثنائي شملت متابعة افتتاح أسواق جنكوله وشهابي الحدودية، وتسريع افتتاح منطقة مهران الحرة، وتنفيذ قرارات الاجتماعات السابقة، بالإضافة إلى السماح لمركبات سكان إيلام وواسط في العراق بالمرور دون دفع رسوم جمركية.

يذكر أن مدينة مهران تقع على بُعد ٢٣٠ كيلومترًا من بغداد، وهي أقرب مدينة حدودية إيرانية إلى العاصمة العراقية والعتبات المقدسة. ويُعدّ هذا المعبر الحدودي، الواقع على بُعد ٨٥ كيلومترًا جنوب غرب إيلام، أهم طريق للزوار الإيرانيين وغير الإيرانيين إلى العراق، ويُعتبر أحد المراكز الرئيسية للأنشطة التصديرية.

تصدير ٧٣ ألف طن من المنتجات الزراعية من خوزستان

قال مدير الجهاد الزراعي في مدينة خرمشهر: في العام الماضي، تم تصدير ٧٣٧٠٥ أطنان من المنتجات الزراعية من ميناء خرمشهر وحدود شلمجة بمحافظة خوزستان (جنوب غرب إيران). وقال حسن دشتي نجاد: تم فحص هذه المنتجات بعناية من قبل خبراء الحجر الصحي والتعرف على المنتجات، وبعد التأكد من خلوها من الآفات والأمراض وإصدار ٥٢٠ شهادة صحية، تم تصدير هذه الكمية إلى البلدان المستهدفة. وأضاف: تعد أنواع مختلفة من الخضراوات والفواكه والتمور والفواكه المجففة والقش والبقوليات من بين المنتجات التي تم تصديرها من خرمشهر إلى العراق والكويت والصين وروسيا في العام الماضي. وتابع: تؤكد المراقبة الصحية للمنتجات الزراعية في بلد المنشأ على أهمية مراعاة المعايير الصحية وجودة المنتج في عملية التصدير، وهو ما يلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على السمعة التجارية لإيران في الأسواق الدولية، مشيراً إلى دخول أكثر من ألف طن من المنتجات الزراعية إلى البلاد من الدول المجاورة الأخرى عبر ميناء خرمشهر.

من ممرّ استراتيجي إلى مركز مالي عالمي

مضيق هرمز.. في آفاق معمارية مالية جديدة

الوفاق/ يُعدّ مضيق هرمز أهم ممرّ مائي في العالم، إذ تعبره يوميًا نحو ١٣٥ إلى ١٤٠ سفينة. ويمرّ عبره حوالي ٢٠٪ من النفط المستهلك عالميًا، و٢٠٪ من الغاز الطبيعي المُسال، و١١٪ من إجمالي التجارة البحرية العالمية «غير النفطية».

من منظور القانون الدولي، لم تُصادق إيران على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢م لقانون البحار UNCLOS، شأنها شأن الولايات المتحدة وتركيا والكيان الصهيوني وفنزويلا، وهي تكتفي بالاعتراف بـ«حق المرور البريء» وفق اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨م، لا «حق المرور العابر». وهذه الوضعية القانونية الخاصة يمكن أن تشكّل أساسًا لطرح فكرة تقوم على استيفاء رسوم أو «بدل حماية» مقابل المرور، استنادًا إلى مسؤوليات مثل تأمين سلامة الملاحة ومكافحة التهريب ومنع التلوث، ومرافقة السفن.

وقد نجحت دول مثل مصر في توريق إيرادات قناة السويس، كما استفادت تركيا اقتصاديًا من موقع مضيقي البوسفور والدردنيل. وبإمكان إيران، استلهامًا من هذه التجارب، أن تخطو خطوة أبعد وتفتح صفحة جديدة في المعادلات الاقتصادية الإقليمية عبر توظيف موقعها الجيوسياسي.

يسعى هذا الطرح إلى رسم إطار حديث لتحويل مضيق هرمز إلى مؤسسة مالية قوية، من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن رسوم عبور السفن. ومن خلال تصميم أدوات مالية متنوعة، وإرساء نظام رقابي شفاف، وتنظيم الحوكمة على الجهات المستفيدة من المضيق، حيث يمكن توفير دخل مستدام لتطوير البنى التحتية الوطنية. وبهذا، يتحول هرمز من مجرد ممر مائي إلى مركز مالي دولي، تُتداول أوراقه المالية في البورصات العالمية، وقد يصبح على المدى الطويل أحد المؤشرات الاقتصادية الإقليمية المهمة.

رسم إطار لتحويل المضيق إلى مؤسسة مالية من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن رسوم عبور السفن

تحوّل مضيق هرمز من مجرد ممر مائي إلى مركز مالي دولي، تُتداول أوراقه المالية في البورصات العالمية

المعمارية المالية الجديدة لمضيق هرمز.. أدوات التمويل

يمكن تنفيذ أدوات التمويل القائمة على رسوم العبور عبر منصتين متكاملتين: السوق الخارجية Offshore والسوق الداخلية. ففي السوق الخارجية، ونظرًا لندرة السيولة بالريال في النظام المالي العالمي، يصبح تطوير «الريال الخارجي» ضرورة، ما يقتضي تمكين الفاعلين الدوليين من فتح حسابات بالريال في فروع بنوك إيرانية أو مؤسسات مالية مرخّصة في الخارج.

وفي حال قبول الريال كوسيلة لدفع الرسوم، يُتوقع أن يحظى المشروع بإقبال واسع. إذ يمكن للتجّار تحويل أرصدتهم إلى حسابات خارجية، أو أن يدفع مالكو السفن بالعملات الأجنبية ليُحوَّل ما يعادلها إلى الريال لتسديد الرسوم. ويساهم هذا النظام في تسهيل المدفوعات وتعزيز قيمة العملة الوطنية، خاصة أن الريال لا يخضع للعقوبات الأولية مثل الدولار، ما يتيح إنشاء سوق مالية بديلة أقل تأثرًا بالعقوبات. وبالاستفادة من الطلب العالمي الحقيقي على خدمات تأمين الملاحة، يمكن لإيران جذب طيف واسع من الأدوات المالية والتجارية دون الاعتماد على الدولار، ما يشكّل انفراجة مهمة في إدارة القيود الاقتصادية.

وتشير التجارب الدولية إلى أن سعر الريال الخارجي يكون عادة أعلى من سعره في السوق المحلية. ومع توسّع استخدامه، يمكن تطوير أدوات متقدمة مثل «الاعتمادات التجارية الخارجية» و«العقود الآجلة غير القابلة للتسليم»، بما يعزز النظام المالي المرتبط به.

أما في السوق الداخلية، فيمكن للبنك المركزي أو تحالف من البنوك إصدار أدوات مالية قصيرة الأجل، مثل الأوراق التجارية وشهادات الإيداع، مدعومة بالتدفقات النقدية المستقبلية من رسوم العبور. وتُستخدم هذه الموارد في تمويل رأس المال العامل، وإدارة السيولة، ودعم المشاريع الاقتصادية، بما يعزز متانة النظام المصرفي.

الأدوات طويلة الأجل والاستثمار الهيكلي

تمثّل الأدوات طويلة الأجل العمود الفقري لتمويل المشاريع الوطنية الكبرى، حيث يمكن تحويل إيرادات المضيق إلى استثمارات إنتاجية مستدامة. وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث فئات: السندات، صناديق الاستثمار، والأدوات الهيكلية.

في مجال السندات، هناك مساران:

- سندات مضيق هرمز: تُصدرها جهة عامة، ويُعتمد في سدادها على إيرادات الرسوم فقط
- سندات مشاريع هرمز: مخصّصة لتطوير البنية التحتية المرتبطة بالمضيق، مثل الموانئ، والمنشآت البحرية، وخطوط الأنابيب

أما صناديق الاستثمار، فتشمل:

- صندوق البنية التحتية الوطنية
- صندوق استثمارات المضيق
- صندوق الاستقرار والتنمية الإقليمية بمشاركة دول الجوار

وفي مجال الأدوات الهيكلية، يمكن تحويل التدفقات النقدية إلى أصول قابلة للتداول عبر التوريق، مع ابتكار أدوات مثل:

- مقايضة الرسوم بالسلع
- عملات رقمية مدعومة بالإيرادات
- عقود خيارات المرور
- بورصة لامركزية لمضيق هرمز

إطار الحوكمة والرقابة

نظرًا لحجم الإيرادات المحتملة «نحو ١٠٠ مليار دولار سنويًا وفق بعض السيناريوهات»، يتطلب تحقيق أقصى استفادة تصميم «معماريّة مالية حديثة» تشمل أنظمة تسوية، وتعزيز السيولة، ودعم التفاعل مع تقنيات مثل البلوكشين والعملات الرقمية.

وبسبب تعقيد هذا النظام، يصبح من الضروري إنشاء إطار حوكمة شامل يغطي الجوانب المالية، والقانونية، والأمنية، والتنموية، ويشمل:

- قوانين مكافحة غسيل الأموال
- تنظيم عمليات الملاحة والمرافقة
- شفافية العقود
- هياكل قانونية مستقلة

كما أن إنشاء «منطقة اقتصادية خاصة لهرمز» مع حوافز ضريبية وتخفيضات تشغيلية يمكن أن يجذب المستثمرين ويخفض التكاليف.

الخلاصة الاستراتيجية

في حال تحقق هذا التصور، لن يبقى مضيق هرمز مجرد ممر مائي، بل سيتحول إلى مركز مالي عالمي تتجاوز حدوده الجغرافيا إلى الفضاء الرقمي والأسواق الدولية. فالقوة الحقيقية لن تكون لمن يمتلك النفط، بل لمن يتحكم بآليات التسعير والتسوية.

غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب:

- بنية إدارية ومالية متقدمة
- كوادر بشرية عالية الكفاءة
- نظام رقابي شفاف
- أمن سيبراني قوي

وكما أن امتلاك منجم ذهب يستدعي حمايته، فإنّ إدارة هذا المشروع تفرض على إيران اعتماد منظومة أمنية متطورة. وفي النهاية، فإن نجاح هذا النموذج يعتمد على الجمع بين الابتكار المالي، والذكاء الدفاعي، والدبلوماسية الاقتصادية النشطة.

وزير الصناعة، بمناسبة يوم العُمّال:

العمّال والمعلّمون ركيزتا التقدم؛ ولا نهضة صناعية واقتصادية بدونهما

قال وزير الصناعة والتجارة والتعدين: إن واجب الحكومة وكافة الأجهزة التنفيذية، بما فيها البنوك، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وهيئة الشؤون الضريبية، والمنظمات الاقتصادية التابعة للحكومة، هو الدعم الشامل للإنتاج.

وأفاد محمد أتابك، يوم الجمعة، بمناسبة يوم العمّال، على هامش زيارته لمجمع «مينو» الإنتاجي، بأن قطاع الإنتاج يُعد العمود الفقري لاقتصاد البلاد، وأكد أن تعزيز الإنتاج يعني تعزيز القوة الوطنية.

وأضاف: رواد الأعمال والعمال هم القلب النابض للإنتاج، والحكومة ملتزمة بدعم هؤلاء الأعزاء، وستبذل قصارى جهدها لإزالة العقبات وتيسير عمليات الإنتاج.

وتابع: إن استمرارية الإنتاج ستكون خيراً وبركة للبلاد، وهذا المسار سيتواصل بالتعاون والدعم الشامل، معرباً عن أن الطاقات الإنتاجية للبلاد تبشر بمستقبل مشرق. وأوضح: على الرغم من الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد في ظل الحرب المفروضة، وبجهود الحكومة وخاصة المساعي المتواصلة للمنتجين ورواد الأعمال والعمال الأعزاء، لم نشهد أي نقص في السلع على رفوف المتاجر.

وذكر أتابك: حتى في الفترات التي ازداد فيها الطلب بسبب المناسبات، استطاع المنتجون، بجهادهم الاقتصادي، تلبية احتياجات السوق، ومنعوا حدوث النقص والغلاء غير المبرر، معرباً عن أن وزارة الصناعة والتجارة والتعدين جعلت أولويتها في الحفاظ على مسيرة النمو هذه في قطاع الإنتاج واستمرارها.

وفي معرض حديثه عن المكانة المتصاعدة لإيران في الساحة الدولية والمقاومة المثالية للشعب الإيراني في وجه العقوبات والضغوط التي يمارسها الأعداء، قال وزير الصناعة: إن صمود ومقاومة وبسالة الشعب الإيراني نالت إعجاب قادة العديد من الدول. لقد تحول عصر العقوبات الآن إلى عصر القوة والتأثير الإيراني، مشيراً إلى الدور الفريد للشعب في حفظ العزة والاستقلال للبلاد، وقال: إن شعب إيران العظيم، رغم جميع الظروف الصعبة وعداء القوى الاستكبارية، دافع دائماً عن قيمه بصموده وتضامنه.

وتابع الوزير مستذكراً الأحداث الأخيرة وتضحيات القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية الإيرانية: إن الإجراء الحازم والذكي الذي اتخذته القوات العسكرية للبلاد رداً على اعتداءات العدو، هو رمز للقوة الوطنية ودليل على الجاهزية الدائمة للشعب الإيراني لحماية أمن البلاد واستقلالها.

كما أثنى على أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالعمل والصناعة، مؤكداً أن العمال والمعلمين هما ركيزتا التقدم الأساسيتان في البلاد؛ فالعامل رمز الإنتاج والكفاح، والمعلم رمز العلم والأخلاق. وإن التقدم الصناعي والاقتصادي لإيران لا يمكن أن يتحقق دون الدور الفعال لهاتين الفئتين الكريمتين.

وزير الجهاد الزراعي: الموقع الجيوسياسي لإيران يقتضي أن نكون مركزاً غذائياً إقليمياً

قال وزير الجهاد الزراعي: إنه نظراً للموقع الجيوسياسي لإيران يقتضي أن نكون مركزاً غذائياً للمنطقة، بحيث تلبي دول المنطقة احتياجاتها عبر إيران.

وأوضح غلامرضا نوري قزلجه، في اجتماع مجلس نواب الوزير ومديري وزارة الجهاد الزراعي، مشيراً إلى حرب رمضان المفروضة وتأمين السلع الأساسية: هناك وضع مقبول في مجال الأمن الغذائي، وكأنه لم تقع أي حرب، وهذا الأمر ليس محض صدفة، بل هو نتيجة جهود جميع الزملاء، ولا سيما المنتجين والمستغلين.

وقال وزير الجهاد الزراعي، في معرض إشارته إلى إجراءات وأداء معاونية شؤون الإنتاج الحيواني في ظل الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد: رغم جميع التحديات والصعوبات، يمكن اعتبار هذه الفترة التي تمتد لعامين، الأكثر هدوءاً واستقراراً لهذه المعاونية.

وأضاف: في الأشهر الماضية، واجهنا ظروفاً صعبة في هيئة الأركان، لكننا لم نسمح بحدوث عجز للمنتج أو المستهلك.

وتابع نوري قزلجه، مستذكراً تحديات العملة، وتعقيدات السوق، والمشاكل المتنوعة للبلاد في ظل الظروف الحربيّة: رغم كل هذه الأمور، لم يشعر البلد بأي عجز أو نقص في السوق والغذاء، وهذا الأمر بحد ذاته نتاج التخطيط والمتابعة والحساسيات والإدارات الصحيحة، معرباً عن أن مجال معاونية الإنتاج الحيواني هو قطاع له كلمة مسموعة في العالم.

كما أشار نوري قزلجه إلى أهمية القطاع الدولي، وأكد على تقدّم دبلوماسية الزراعة والغذاء، وقال: إن الموقع الجيوسياسي لبلدنا يقتضي أن نكون مركزاً غذائياً للمنطقة، بحيث تلبي دول المنطقة احتياجاتها عبر إيران، مشيراً إلى سجل منظمة التعاون الريفي، وأضاف: إن أهم سياسة لهذه المنظمة، باعتبارها الذراع المساعدة لوزارة الجهاد الزراعي، هي دعم الإنتاج والمنتج.

وتابع وزير الجهاد الزراعي، مشيراً إلى تغيير سياسة بيع الزعفران في البورصة: بالسياسة التي تم وضعها على جدول الأعمال خلال السنتين الماضيتين تحت محورية التعاون الريفي، تم القيام بإجراءات مهمة في مجال البذور الزيتية وسوق فاكهة عيد الربيع، مما يدل على دعم كامل للمنتج.